

إشكاليات التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية

Problems of urban development in the Algerian city

تاريخ الاستلام: 2021/01/21 ؛ تاريخ القبول : 2021/05/03

ملخص

عرفت التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية على غرار التنمية بالمدن في الدول النامية جملة من الإشكاليات والأزمات المتعددة المظاهر والأبعاد على عدة مستويات عمرانية، قانونية وعقارية وغيرها، وهذه الإشكاليات لم تأتي من فراغ، وإنما هي ناتجة عن مجموعة من الأسباب.

الهدف من هذا المقال هو محاولة منا الوقوف على مفاهيم التنمية الحضرية، مع التطرق إلى أهم إشكاليات التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية، والعمل على تحليل أسبابها، ومن خلال ذلك نقترح مجموعة من الحلول والتوصيات التي يمكن أن تساهم في الحد من تداعيات هذه الإشكاليات على الحياة الاجتماعية بصفة عامة في المدينة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية ؛ الحضرية ؛ التنمية الحضرية ؛ التحضر

* حكيم تريعة
بوبر جيملي

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،
الجزائر.

Abstract

Urban development in the Algerian city, alike other cities of developing countries, has known a bunch of problems, and multiple crises that contained different manifestations and dimensions on several levels: urban, legal, real estate and so forth. These problems did not come out of the blue, but they were caused by a variety of reasons.

We try in this article is address the concepts of urban development. Moreover, we seek to address the most important aspects of the urban development crises in the Algerian city, by working on analyzing the causes, and proposing a set of solutions and recommendations that can contribute to reducing the repercussions of these problems on social life in general in the Algerian city.

Keywords: Development; urban; urban development; urbanization.

Résumé

Le développement urbain dans la ville algérienne, comme d'autres villes des pays en cours de développement, a connu un tas de problèmes, et des crises multiples, qui contenaient des manifestations et des dimensions différentes et à plusieurs niveaux : urbain, juridique, immobilier, etc. Ces problèmes ne sont pas sortis de nulle part, mais ils ont été causés par diverses raisons.

Nous essayons dans cet article de faire conduire les connotations concernant des concepts de développement urbain. De plus, nous cherchons à aborder les plus importants des problématiques de développement urbain dans la ville algérienne, en travaillant sur l'analyse des causes, et en proposant un ensemble de solutions et de recommandations qui peuvent contribuer à réduire les répercussions de ces problèmes sur la vie sociale de la ville Algérienne en général.

Mots clés : Développement ; urbain ; développement urbain ; urbanisation.

* Corresponding author, e-mail: h.triaa@gmail.com

مقدمة

تعد التنمية الحضرية المرآة الحقيقية لأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتشريعية والتنظيمية، وقد تعددت مشكلات التنمية الحضرية في الدول النامية، منها الجزائر التي عرفت مدنها ارتفاعا في الكثافة السكانية وتزايدا في البناءات، مما أدى إلى الضغط على المرافق والخدمات وتفاقم الأحوال المرورية وانتشار الفوضى في منشآتها العمرانية، ولقد تطلبت مواجهة هذه الاشكاليات تبني الدولة الجزائرية لسياسات جديدة من أجل تحقيق اهداف التنمية الحضرية ومتطلبات المجتمع.

الأمر الذي كان يتطلب مدها بالمزيد من المشاريع في إطار التكنولوجيا والصناعة والخدمات الاجتماعية بغرض تقديم حلول واقعية لمواجهة اشكاليات التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية، والمساهمة في الرقي الحضري والثقافي والاقتصادي لهذه المدن. وهذا ما يدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- ما مفهوم التنمية الحضرية؟
- ما هي أهم اشكاليات التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى بروز اشكاليات التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية؟
- ما هي الحلول المقترحة لتجاوز اشكاليات التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية؟

I - مفاهيم التنمية الحضرية

1- التنمية développement

1 - 1 مفهوم التنمية

عند الحديث عن التنمية نجد أنفسنا أمام عدة تعاريف وعدة آراء حول هذا المصطلح، حيث أثار هذا المفهوم كثير من الجدل سواء على المستوى النظري أو المستوى الإمبريقي، بسبب تعدد مجالاتها، ولذلك فقد اختلفت التعاريف الخاصة بها باختلاف الاتجاهات والأهداف التي جاءت من أجلها.

وقد عرّفها واستر في قاموسه اللغوي أن اصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى(1).

كما يرى بعض علماء الاجتماع بأن التنمية قائمة على الاعتماد على الذات والوعي الكامل بدورها وبعدها البيئي(2).

أمّا أجدن "Agden" فيشير إلى أنّ هذا المصطلح لا يعني نفس الشيء لدى من استخدموه في دراساتهم، ولقد أدى ببعض الدارسين من آرين ساندر "A. Sander" إلى القول في بعض المواقف إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح لكنني أفضل أن أترك هذا المصطلح المعني ما يعنيه على حسب ما يريد كل دارس. وتعتبر التنمية بأنها مفهوم عام معنوي، يمكن تحديده في المجال السوسولوجي بأنه عملية دينامية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتداخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة، تتكون عن طريق زيادة فعالية أفرادها في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى(3).

ويعرف الدكتور الجوهري التنمية بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني (مجالات: فكرية، روحية، اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية) وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة ذلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم. كما لا يختلف سعد الدين إبراهيم كثيرا عن تعريف مفهوم التنمية عن الجوهري، حيث يعني به اتساق ونمو كل إمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة(4).

فالتنمية هي إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها الأخصائيين المدربون، وتكفل مشاركة كل القطاع بموارده البشرية والمالية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف من ناحية أخرى(5).

أما مصطلح التنمية عامة يطلق عليه التقدم ويُنظر إليه باعتباره يحقق نوعا من التوازن الداخلي والكفاية، ويخلق قوة دفع ذاتية تحقق أهداف معينة تتمثل في الاستهلاك الكبير والكم المتنوع من الاستهلاك والخدمات من خلال الاقتصاد المفتوح. والتنمية مفهوم نسبي في الدول الأحسن تنمية هي النموذج الذي تقاس عليه التنمية على غرار الدول الأقل تنمية، ومثال ذلك أن الدول المتخلفة لم تستطع تاريخيا تحديد معنى التنمية، ومن ثم استخدمت مقاييس السائدة في المجتمعات الأكثر تقدما لتقييم ذاتها تنمويا(6).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نلاحظ بأن التنمية تركز على العناصر التالية:

– الاعتماد على الذات

– تحسين المستوى المعيشي

– شمولية التنمية لجميع المجالات

2- الحضريّة Urbanité

2 - 1 مفهوم الحضريّة

إن كلمة الحضريّة هي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbanitas والتي تخص الحياة في روما لتتوسع لتمييز ما هو خاص بالمدينة باعتبارها وحدة مجالاتها المعقدة، حيث نجد أن بلزك هو الذي استعملها لا ليدل على آداب القدامى، بل بصفة عامة على كل أشكال الآداب والتهديب فيما يخص التعامل مع الآخر(7).

كما أن هذا المفهوم لقي اهتمام الكثير من علماء الاجتماع الذين يعرفونها على أنها: " احترام القواعد التي تنظم الحيات في المجتمع " هذا الاحترام يقضي إلى معرفة حسن العيش معا في الفضاء العام والخاص، ومن بين الباحثين الذين تطرقوا لمفهوم الحضريّة نجد الأستاذ الدكتور عبد القادر لقعج في إحدى مقالاته(8).

إن الحضريّة هي مختلف مجموعة العلاقات التي يسودها المدنيون مع بعضهم البعض من خلال المدينة، فالحضريّة حسب لويس وورث Louis Wirth في مقاله المنشور سنة 1945 أنها نمط الحياة. أما جاك ليفي Jacques Lévy الحضريّة متعلقة بالمدينة لا تفهم مثل الفضاء الاجتماعي فحسب بل تفهم كبنية مادية معقدة بمعنى

أنها تزواج بين الكثافة والتنوع في حاجات المجتمع للفضاء. أما **Grafmeyer.Y** الذي يرى أن الحضرية: - كبنية مادية - كتنظيم اجتماعي - كمجموعة الأفكار والسلوك - كمجموعة الأشخاص يتداخلون في أشكال نموذجية لسلوكات جماعية. فمن هنا تفهم الحضرية على أنها ليست فقط الأسلوب الخاص الذي تتسم به الحياة في المجتمع الحضري المحلي، وإنما كنمط لتكوين الرابط الاجتماعي داخل فضاء وعبر الزمن(9).

فمصطلح الحضرية يسمح بفهم التغيير الاجتماعي من خلال البعد الحضري بدون أن ننسى أن المسألة الاجتماعية تلتحم مع مسألة التضرر، بمعنى أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو اجتماعي وما هو حضري، أي أخلاقيات التضرر.

3- التنمية الحضرية

3- 1 مفهوم التنمية الحضرية

لقد تطور مفهوم التنمية الحضرية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبحت هناك التنمية السياسية تتولى تشجيع الممارسات الديمقراطية كأحد المؤشرات الأساسية لمستوى التنمية الذي حققته الدول، وهناك التنمية البشرية التي تستهدف تنمية مهارات وقدرات الانسان وتوسيع خياراته بغية الارتقاء بنوعية حياته، كما ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يحمي فرص الحياة للأجيال المقبلة و كذلك الاجيال الحاضرة، النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها، بمعنى انها التنمية التي لا تستنزف الموارد الطبيعية اللازمة لهم التنمية في المستقبل، ثم تطور هذا المفهوم إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يقوم على تنمية طاقات البشر ورفع مستوى عيشهم المادي والمعنوي عبر الزمن، أي ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء وكساء ومسكن لائق وتعليم يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والابداع ، اضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الابداع(10).

فالتنمية الحضرية هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها.

وتعرف التنمية الحضرية بأنها مجموعة العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الطاقات والقوى وتحديد أوجه التقدم استراتيجيا وتكتيكيا على ضوء الطاقة الوظيفية المنظور إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى(11).

كما تعرف "منال طلعت محمود" التنمية الحضرية على أنها عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا(12).

أما "فورستر فيري" ان التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الاسكان المنخفضة، حيث ان هذه البرامج تؤدي الى انخفاض عدد العاطلين عن العمل(13).

ويعرف "عبد الحميد رشوان" التنمية الحضرية انها عملية نشأة المجتمعات

الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية والتغير الموجه الذي يعترى المدينة حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي كذلك تجديد وإقامة المباني، والتغيير الجوهري في استخدام الأرض(14).

التنمية الحضرية هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك الى المجتمعات الحضرية ونموها، واشتغال الأفراد بالإنتاج وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات وترتبط بنمو النواة وتنسيق الضبط الاجتماعي التي يقوم الاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى تنمية المدن(15).

وبناء على ذلك، فإن التنمية الحضرية هي مجموعة العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة، وتوفير كل الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي تحتاجها، مما يساعد على التخفيف من حدة المشاكل واختلالاتها المتعددة، والمقصود بالتنمية الحضرية كمفهوم " أنها عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها من خلال إنشاء مشاريع ومخططات، بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، تحقيق الرفاهية والرفق الاجتماعي واقتصاديا بالمدن، والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستويات الهندسية والمعمارية والجمالية.

والتنمية الحضرية يمكن أن تكون مشروعا سياسيا يعكس نظرة المنتخبين والسياسيين وتصورهم الحاضر ومستقبل المدينة، كما يمكن أن تكون أداة تقنية تنخرط في اعدادها وبلورتها بمختلف الفاعلين المنتمين بالمدينة، وتنمية المجال الحضري.

من خلال المفاهيم التي تطرقنا إليها أعلاه، فإنه يمكن طرح التعريف الاجرائي للتنمية الحضرية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة تضع تصورا شمولياً لمعالجة العديد من التغيرات التي تنشأ في تدبير المدن، وجعلها تعرف العديد من مظاهر الأزمة الحضرية كالبناء العشوائي، والمضاربة العقارية، تدهور الوسط البيئي، ارتفاع نسبة الأمية والبطالة وانتشار السكن الفوضوي... الخ.

كما استلهمنا معاني التنمية الحضرية من بعض الدراسات الميدانية التي أنجزت حول هذا الموضوع، سواء أكانت هذه الدراسات على شكل أطروحات الدكتوراه أو رسائل الماجستير أو أبحاث نشرت على شكل مقالات، ومن بينها نذكر ما يلي:

1 - بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة (مدينة بسكرة نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015 – 2016.

2 - ثائر شاكر محمود الهيتي، التوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في البيئة شبه الصحراوية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، تشرين الأول، 2004.

3 - سميرة ديب، دور المجتمع في التخطيط والتنمية الحضرية المستدامة، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد5، العدد2، ص 42 – 62.

II - إشكاليات التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية

تواجه التنمية الحضرية بالمدن الجزائرية مجموعة من الإشكاليات، وذلك باعتبار التنمية الحضرية تشمل مجموعة من العمليات والمراحل المتتابعة: الضوابط التنظيمية،

تخطيط التنمية، عمليات تمويل، عمليات تنفيذ، وتعتمد على مجموعة من الموارد الطبيعية والبشرية، وتتمثل هذه الاشكاليات في مشكلة النمو السكاني ومشكلة ادارة التنمية ومشكلة تداخلات التنمية الحضرية مع العمليات الأخرى.

حيث ساهم النمو الديمغرافي والهجرة وتوسع المدن وظهور مراكز حضرية إلى التطور السريع لظاهرة التمدن، والتي وصلت إلى 51% لتقفز إلى 65% سنة 2013، ويتوقع أن تصل نسبة الساكنة الحضرية إلى حوالي 75% سنة 2025، هذا مع العلم أن المدن لا تشكل سوى نسبة 2% من مجموع التراب الوطني(16).

الشيء الذي يمثل تحديا كبيرا أمام توفير مناصب الشغل والسكن والتجهيزات الحضرية، مما يتطلب ايجاد مدن ملائمة لاحتضان الأعداد المتزايدة من السكان وتجهيزها بكل المرافق الأساسية كالأنشطة المنتجة للثروات والمدارس والمستشفيات ومختلف المرافق العمومية.

وعموما فإن التنمية الحضرية بالمدن الجزائرية تعيش عدة اشكاليات تعيق أدائها لوظائفها التنموية، وتتجلى فيما يلي:

1 – على المستوى الفيزيقي

التوسع العمراني غير المتوازن عبر محيط المدينة والأراضي الفلاحية، حيث اقتطعت الأراضي الفلاحية من أجل إقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية من السكن والمرافق من جهة، وتجسيد سياسة التصنيع من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال قَدّرت مساحة الأراضي الفلاحية التي اجتاحتها التوسع العمراني في الجزائر ما بين 1962 – 1992 نحو 150 ألف هكتار (17) أي بمعدل 5000 هكتار سنويا شملت كل أشكال التوسع المنظم أو غير المنظم وتعني بها المساكن والأحياء العشوائية، بينما تركت المراكز والنواة أي النسيج العمراني القديم على غير المعهود في كل أشكال التعمير في العالم، خارج نطاق التدخلات والسياسات المطبّقة مما جعلها عرضة للإهمال والانهباء والاندثار.

2 – على المستوى الاجتماعي

تتمثل إشكاليات التنمية الحضرية على المستوى الاجتماعي في عدة نقاط نوردتها على النحو التالي:

- عدم قدرة الافراد والجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية.
- تراجع القيم واستعمال النزعة الفردية، واللامبالاة إزاء المجال الحضري.
- تفشي الامراض والمظاهر الباطولوجيا (الكثافة العالية، الفقر، التسول، الانحراف، التفكك الاسري.....الخ).
- ازدياد حجم البطالة وازدياد ازمة الشغل.
- انهيار إطار الحياة الحضرية.

3 – على المستوى العقاري

أصبح العقار في قلب الاشكاليات الحضرية وأصبح مصدرا للاغتناء والثروة نظرا لسهولة الاستثمار فيه مقارنة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى، اضافة إلى تعدد أشكال المضاربة العقارية التي أصبحت تعدي كل الفئات الاجتماعية التي تجني الأموال الطائلة من ورائها، وذلك على حساب الفئات الاجتماعية المقهورة التي تجد

نفسها غير قادرة على ولوج سوق العقار، فقد أصبحت المضاربة العقارية تأزم الوضع وتساهم في انتشار السكن الفوضوي.

4 - على المستوى العمراني

تتميز أغلب المدن الجزائرية بنوع من الكثافة وبمجال مكتظ بالعمران وبناءات سكنية غير متناسقة وتجهيزات وخدمات عمومية غير متكافئة مجاليا، والتي أصبحت غير قادرة على تلبية حاجيات السكان وتطلعاتهم في الشغل والسكن والترقية والتعليم والصحة ... الخ.

5 - على المستوى القانوني

كانت القوانين المعتمدة تخضع لمقاربة تنظيمية وأمنية ولا تراعي مستلزمات التطور والتنمية والتي انجر عليها ما يلي:

- عجز المؤسسات المتدخلة في ميدان التنمية الحضرية من جماعات أو وكالات حضرية، ومؤسسات الإسكان على الاستجابة إلى متطلبات الافراد المتزايدة على السكن، والتجهيزات العمومية والجماعية.

- عدم قدرة السلطات العمومية على ايجاد حلول نافعة لمشاكل معيشية مرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين (كالنقل، الماء، الكهرباء، جمع النفايات، الصرف الصحي ... الخ).

- تشتت المهام وتداخل الاختصاصات بين كل الفاعلين في ميدان التسيير الحضري والتنمية والتعمير من جهة وبين البرامج والمخططات القطاعية من جهة اخرى. مما أدى إلى تعثر الجهود المالية والبشرية وبالتالي تعثر المشاريع والاستثمارات وعدم انجازها في الوقت المحدد والمطلوب.

III - أسباب بروز إشكاليات التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية

لقد عرفت التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية مجموعة من الإشكاليات مختلفة الأسباب والتي تبرز فيما يلي:

1 - الضبط الاجتماعي

إن البيئة الحضرية للمدن الجزائرية بما تتميز به من خصائص ايكولوجية واجتماعية ونفسية تساعد على الافلات من الرقابة الأولية من جهة، وضعف تحكم الرقابة الرسمية في الأوضاع من جهة ثانية. وذلك بسبب تراجع دور الأسرة وسلطة الوالدين وضعفها أمام الضغوطات الحضرية المختلفة، والتمرد على القيم، بسبب انتشار أفكار الحرية والديمقراطية والنزوع نحو الفردية. اضافة إلى الوسائط الجديدة التي حلت بالوسط الحضري، والتي تقع خارج نطاق السيطرة والرقابة التي أثرت على سلوكيات الشباب، والدفع بهم نحو الانحراف الذي يشيع ظاهرة الخوف والأمن، وانتشار ظاهرة السرقة النهارية والليلية، وتعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات المنحرفة.

ويستمد الضبط الاجتماعي قوته من البناء الاجتماعي للحي في المدن. كما يشير إلى ذلك "حليم بركات" تسود في الأحياء العلاقات الشخصية الوثيقة. فلا تعرف ذلك التفسخ الاجتماعي الذي يسود المدن، والذي يؤدي إلى انتشار الانحراف والانتحار والادمان والاجرام ... الخ، وتقع مسؤوليتهم على عاتق سكان الحي، فيحلون مشاكلهم

فيما بينهم بأنفسهم(18).

2 – الفعالية الحضرية

تتأثر الفعالية الحضرية بالمشكلات التي تعاني منها المدن خاصة ضمن المدن الكبيرة، كحركة المرور وتبعد موقع العمل عن مواقع السكن، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على العمال والمؤسسة والأسرة.

والمقصود بها هو عدم فعالية الافراد والجماعات والمؤسسات في أداء أدوارهم، وذلك عندما تتحول البيئة الحضرية من فضاء واسع ومفضل للإنتاج والابداع إلى بيئة معيقة لذلك. وتتأثر الفعالية الحضرية بالمشكلات التي تعاني منها المدن التي تتلخص في مشكلات حركة المرور، وتباعد مواقع العمل عن مواقع السكن، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على العامل والمؤسسة والأسرة. وتضاف إلى ذلك مشكلات السكن بأبعادها الثلاثة، والمتمثلة في عدم الاستجابة إلى احتياجات الأسرة، وافتقار شروط الراحة والسكينة، والندرة.

لقد أثبتت نتائج الدراسات التي شملت عمران ضواحي العاصمة وعمال المنشآت الصناعية، الموطنة في هذه المناطق وجود مشكلات مجالية تتعلق بالعمران والتنمية، ومشكلات اجتماعية تتعلق بالأسرة العمالية ومشكلات اقتصادية تتعلق بالعمل الصناعي، جراء الإرهاق البدني والمعنوي الذي يعاني منه العامل والذي ينعكس عليه بالدرجة الأولى، وعلى أسرته بالدرجة الثانية وعلى مؤسسته بالدرجة الثالثة، فهذا الوضع يؤثر سلباً على فعالية العامل في أسرته وفي عمله جراء التعب من الأسرة ومن العمل، وقلة متابعته وإشرافه على شؤون أسرته، وقلة مشاركته في شؤون مؤسسته (19).

3 – الهامشية الحضرية

تعد البطالة والعمل الموازي والبناء العشوائي، وغيرها من الانشطة التي تتم خارج الأطر الرسمية، كلها مؤشرات الهامشية الحضرية، فعندما لا تستطيع المدينة استيعاب سكانها وانشطتها ومؤسساتها الرسمية وادماجهم بكل فاعلية، فإنهم يلجئون إلى النظم الاجتماعية الأولية، والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج، وتوفر لهم الحماية الاجتماعية الضرورية.

بمعنى أن الهامشية الحضرية تنتج من عدم قدرة الوصول إلى اشباع الاحتياجات الحيوية بالوسائل الشرعية، مثل السكن والعمل والخدمات الحضرية، كذلك تنتج عن طريق التفاوت والتباين الشديد بين مختلف الفئات الاجتماعية لسكان المدينة، الذي يخلق نوع من التمايز الاجتماعي، الأمر الذي ينمي الشعور بالإحباط، والذي تنعكس آثاره سلباً على الانسجام والوئام، وحتى على النواحي الأمنية الحضرية.

فعندما تعجز المدينة على استيعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية، وادماجهم بكل فعالية فإنهم يلجئون إلى النظم الاجتماعية الأولية، والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج وتوفر لهم الحماية الاجتماعية الضرورية، وهكذا يشكل المجتمع الموازي الذي يعمل خارج نطاق القوانين والتدابير والموانع التنظيمية للمجتمع الحضري، وهذه هي الهامشية المضادة أي هيمنة الأطر الرسمية من خلال الأطر غير الرسمية للعلاقات، ذلك أن التمايز الاجتماعي الحاد ينعكس على شعور السكان

المحرومين بالهامشية الحضرية التي ما لبثت أن تتحول الى هامشية مضادة، حيث ينشأ مجتمع موازي لا يتقيد بلوائح وقواعد المجتمع الرسمي في إشباع احتياجاته، خاصة الحيوية كلما وجد سبيل إلى ذلك.

وتشير بعض الدراسات إلى انتشار ظاهرة التمايز الاجتماعي الحضري، واتساع نطاق الفقر والعوز، إضافة إلى شدة التباين بين فئات السكن، وهذا من شأنه أن يمنح الجماهير الحضرية كل عناصر التمرد، ويجعل منها قوى متفجرة محتملة(20).

4 - النمو العشوائي

أدى النمو العشوائي إلى ظهور مجتمعات سكنية حضرية جديدة، ونمو تلقائي للمدن مما تسبب في تشكل أحياء حضرية عشوائية، والذي ينعكس سلبي على علاقات الجوار، وعلى راحة السكان من حيث تعدد مصادر الازعاج النفسي والاجتماعي، وعلى صحتهم من حيث تعدد مصادر التلوث والأمراض، وأزمة مع السلطات المحلية حول مسألة تهيئة المجال الحضري واحترام قواعد البناء والتعمير، وأزمة مع الدولة التي تسعى إلى الحصول على نسيج عمراني حضري سليم وصحي، والمحافظة على الجانب الجمالي للعمران الحضري والمدينة كهدف من أهداف السياسة الحضرية.

5 - البطالة في المدينة

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر التي تعاني منها المدن الجزائرية، بحيث تتمثل في عدم مواكبة الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والتنظيمية للمدن من أجل اشباع احتياجات السكان من فرص العمل، لضمان دخل حاجة الاسرة، الامر الذي نتج عنه انتشار ظاهرة البطالة الحضرية، كما تتمثل المدنية في عدم قدرتها على تنظيم العلاقات بين عناصر النسق الحضري الاساسية، أي بين الانتاج والاستهلاك والتبادل وهو ما أدى الى انتشار ظاهرة العمل الموازي الغير المهيكل، كما يسميه المكتب الدولي للعمل، أو غير منظم كما تسميه بعض البلدان والذي يطرح عدة مشكلات تتعلق بالاقتصاد الوطني، وذلك من حيث عدم خضوعه للقوانين السارية المفعول، كما تتعلق بالعمال من حيث عدم الاستقرار والتمتع بخدمات الضمان الاجتماعي، والحماية وانظمة العمل الحديثة، وللإشارة فإن ظاهرة العمل غير المنظم تنتشر بدرجات متفاوتة في المدن الجزائرية.

6 - التغير القيمي:

يرى " كارل مانهايم " K.Manheim، أن تغير القيم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميا، ويظهر صراع القيم، عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين، بحدوث توافق بينهما أو سيطرة واحدة على الأخرى.

إن التغير القيمي يكون نتيجة لتفاعل مستمر بين الفرد ومحيطه، تبعاً لعوامل اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى أي حراك اجتماعي ديناميكي وحراك فيزيقي، من خلال هذا يمكن القول بأن التغير القيمي في المدينة الجزائرية نتج عن تغير في البناء الاجتماعي والثقافي، وتنوع الظروف المادية والمعنوية، واختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الجزائري، كلها عوامل ساعدت على ظهور أشكال قيمية مختلفة تعكس الصراع القيمي الموجود، والمتمثلة في ثلاث أشكال متباينة: تقليدية، عصرية، ودخيلة.

6 – 1 القيم التقليدية:

يوضح التراث النظري المرتبط بموضوع القيم والبناء الاجتماعي الحضري، اتفاق أغلبية الدارسين والمحللين على إعطاء القيم دوراً أساسياً في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة، من خلال ما تحدثه القيم من تأثيرات على مختلف الأنساق الحضرية، ولعل ذلك كله يفرض ضرورة دراسة مكونات البناء الأيكولوجي والاجتماعي للمدينة، وضرورة فهم ما يجري فيها في ضوء القيم التي يؤمن بها سكانها القدامى والجدد، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تنوع منظومة القيم التقليدية في المدينة الجزائرية بين:

– **قيم ريفية:** انتقلت بانتقال الوافدين الجدد إلى المراكز الحضرية.

– **قيم حضرية:** أنتجت قيماً دينية نتيجة اختلاط طويل بين السكان الأصليين والوافدين الجدد، حيث كانت عاملاً مهماً في إنتاج التجانس الاجتماعي الحضري من جهة، وشكلت مصدر وحدة ضد كافة الأخطار الخارجية.

إنّ الحديث عن القيم التقليدية في المدينة سيكون حديثاً عن خطاب نوستالجي مليء بالحنين إلى الماضي، خطاباً أيضاً حول الحياة الاجتماعية في الأحياء الشعبية، هذه الأخيرة التي تمثل النموذج المثالي للاندماج الحضري، كما تعتبر معقلاً محلياً تسوده قيم التعايش والتضامن، والتسامح والتعاون، لأنها شكلت في فترة الاستعمار رمز الوحدة والصمود والمقاومة، وبعده كانت تمثل أهم خصائص التنظيم الاجتماعي والمجالي للمدينة الجزائرية.

فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق أسلوب في العيش يتماشى والهوية الاجتماعية والثقافية التي تميز الحياة الحضرية، إلا أنّ الإقامة لمدة خمسين سنة في المدينة الجزائرية بكل ما تعانیه من فوضى، ونقص الهوية الاجتماعية، والثقافية أمام تعطل المؤسسات الاجتماعية المنتجة لها، غير كافية لجعل القادمين إليها يتخلون عن قيمه، وأن يكتسبوا نمط المعيشة المدني، والكثير من الباحثين أشاروا إلى القادمين الجدد إلى المدينة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية والمعيارية وأشكالهم التضامنية، والنتيجة هي أن المدينة الجزائرية ليست قادرة على إدماج القادمين الجدد إليها، ولكن هؤلاء هم من يعطي للمدينة الصورة التي تتوافق مع قيمهم وذهنياتهم، ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة الجزائرية متخذة أشكال عديدة، كتربية الحيوانات في المجتمعات السكانية، وتجفيف الملابس على الشرفات، تحويل المجالات العامة المحاذية للسكن إلى حدائق خاصة، أنماط اللباس التقليدي (البرنوس، القشابية...)، وقد خلق انتقال هذه المظاهر اللاتجانس في المنظومة القيمية والمعيارية الحضرية، وأعاق كل عمليات الإدماج الحضرية، وأدى كذلك إلى تشكل المدينة في شكل متقطع مجالياً، بسبب تظافر العوامل الأخرى (التهميش، الفقر، البطالة، الإقصاء الاجتماعي...). أمام هذا الواقع أصبح تحديد مفهوم المدينة أمراً صعباً في ظل اعتماد السكان على المرجعيات وخلفيات متناقضة ومتعددة في شرعنة ممارساتهم القانونية وغير القانونية، وفي نيل حقهم في العيش في المدينة واستحقاق لقب المديني. فاستمرار القيم الريفية عند سكان المدينة راجع إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على التأثير بشكل إيجابي على قاطنيها، وذلك بإدماجهم اجتماعياً وثقافياً بشكل يحميها من التأثير السلبي

عليها وعلى القادمين الجدد إليها.

أما في الوقت الحالي، فلم يبقى التميز مقتصرًا على السكان الأصليين والوافدين الجدد، وإنما انتقل التمييز الطبقي إلى بين طبقات المجتمع الجزائري: البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية وتحمل سمات حضرية، والطبقة الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية القصدية الحاملة لقيم تقليدية.

6 - 2 القيم العصرية والدخيلة: تمثل القيم العصرية في القيم الحديثة القائمة من الغرب، كظهور النزعة الفردية من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج، وتغير نمط العلاقات الاجتماعية، وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل عقد القران، والذي انتشر خاصة بين فئة الشباب نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة، أما القيم الدخيلة، فإن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم الهجينة بشكل سريع هو ضعف منظومة القيم التقليدية التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، وضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى، مما قد يؤدي إلى صراع اجتماعي بين الأجيال وصراع أيديولوجي بين حاملي القيم المتناقضة، وستكون المدينة ساحة للصراع الرمزي والمادي بين التيارات المختلفة في المجتمع للهيمنة والسيطرة، وما للتصادم الذي عرفته الجزائر في نهاية الثمانينات إلا دليل على خطورة هذا اللاتجانس القيمي، مع إمكانية تحول المدينة إلى ساحة للمواجهات والعنف بين الجماعات الاجتماعية التي تتصادم مصالحها أو تتعارض أفكارها(21).

IV- الحلول المقترحة للحد من مشاكل أزمت التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية

إن مشكلات التنمية الحضرية المطروحة اليوم لا يمكن حلها بناء على مقارنة أمنية محضة، أو على سياسة ارتجالية، بل الحاجة تدعو إلى وضع مقارنة تشاركية ومنسقة وعقلانية بين الفاعلين والقائمين على الشأن المحلي والعمراني، أو ما يصطلح عليه اليوم بالتعبير التشاركي المبني على تعاون كل الأطراف والفاعلين، من سلطات محلية، ووكالات حضرية، وقطاع خاص، من أجل النهوض بميدان التنمية الحضرية في اتجاه إعادة إنتاج مدن ذات وظائف هادفة، بهدف تطوير الاقتصاد والمجتمع.

وعليه فإن تطوير مدننا وجعلها فضاء يتوفر على مقومات الاندماج السكاني والحضري، يتطلب عدة اجراءات وتدابير نجملها فيما يلي:

– تفعيل الديمقراطية التشاركية لتحقيق تنمية حضرية عقلانية يقوم على الانجاز والتفويض والاشتغال بهوم المواطنين مع فتح حوار جاد ومسؤول حول قضايا تدبير المدينة.

– توسيع سياسة القرب والمواطنة وديمقراطية الهياكل والمؤسسات المنتخبة (الجماعات الإقليمية، البلدية والولاية) والقيام بعملية تحسين كل الادارات المكلفة بالتدبير الحضري والتهيئة العمرانية، وتعبئة الموارد والامكانيات الهامة قصد انجاز التنمية، وتحويل المدن الى اقطاب للنمو.

– إنشاء قواعد الشراكة بين كل الفاعلين في قطاعي التعمير والإسكان وبلورة سياسة جديدة قوامها التوعية والتحسيس والشجاعة والفعالية والمحاسبة والزجر من أجل الحد

من الفوضى العشوائية التي تطال المدن.

– اعادة الاعتبار للمدن في إطار ثقافة جديدة قوامها التدبير الديمقراطي الشفاف بأدوات ناجعة، وبوسائل التقويم والتتبع واعطاء امكانية المشاركة الفعلية للمواطنين عن طريق ممثليهم في الاحياء.

– الربط بين السياسة السكنية الاجتماعية وذلك في إطار سياسة شاملة منسجمة تأخذ بعين الاعتبار الازدواج الاجتماعية للفئات المحرومة التي تشكل الفئة الغالبة في النسق التركيبي للمدينة.

– ضرورة اشراك المختصين والمهتمين وممثلي المواطنين والمجتمع المدني في اعداد مخططات وبرامج تنموية وتشجيع وتحفيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لأجل السهر على تدبير قضايا التنمية ومشاريع التخطيط الحضري.

– تقوية التماسك الاجتماعي عن طريق محاربة مختلف مظاهر الاقصاء والفقر والتخفيف من حدة الهجرة الريفية، والحضري من خلال التخفيف من الفوارق الاجتماعية مما يساهم ذلك في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المستوى التنافسي للمدن وجعلها مجالا للتنمية.

– استحضار الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية عند اعداد برامج التنمية بصفة خاصة وتدبير المدينة بصفة عامة مع نهج سياسة تنموية فعالة والتي تشكل احدى الضمانات السياسية لإنجاح السياسة الحضرية.

خاتمة

تتلخص اشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الجزائرية في مجموعة من الإشكاليات الاجتماعية والثقافية المتعددة المستويات (الفيزيقي، الاجتماعي، العقاري، العمراني، القانوني)، بحيث تتعلق في مجملها بالضبط الاجتماعي، والفعالية الحضرية والسكن، والبطالة والهامشية الحضرية والتعمير والتغير القيمي، والتي تعكس الخلط الواضح في ديناميكيات النمو بين قطاعات المجتمع المعنية، وهذه الإشكاليات التي من شأنها تحويل المدينة من بيئة للإشعاع الحضري إلى بيئة للتدهور الاجتماعي، ومن أهم ما يلاحظ في المدينة الجزائرية من ظواهر سوسولوجية تلك الازدواجية في العلاقات الاجتماعية، فرغم ما يبدا من نزوح نحو التحديث وما نشأ عنها من علاقات رسمية تعاقدية نفعية تنافسية في نطاق التنظيمات البيروقراطية الحديثة و بروز الجمعيات في المجتمع المدني، وفي ذات الوقت نلاحظ استمرار العلاقات الشخصية والأنساق الاجتماعية والثقافية الأولية في تعايش وتفاعل، ورغم ما تطرحه هذه الازدواجية من تناقضات في بعض الأحيان، فإنها تقدم بعض الدعم للحياة الحضرية. وعلى الرغم من كل الإشكاليات التي تواجه التنمية الحضرية في المدن الجزائرية، إلا أنه يوجد طرق لمواجهة التحديات في هذه الأونة من خلال استراتيجيات التنمية على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى تبني القوانين اللازمة التي تحمي المدن، وإعطاء الدور الفعال للفاعلين الاجتماعيين في المجتمع.

المراجع

- 1 - Webster's New would dictionary of the Amirican langage, New york. Second edition, 1970, p14 .
- 2- سرحان أحمد، (2005). منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، د ط. القاهرة: الفكر العربي. ص28.
- 3 - السامالوطي نبيل، (1976). علم الاجتماع والتنمية، دراسات في علم الاجتماعيات العالم الثالث، د ط. الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب. ص107.
- 4 - عبد المولى محمد، (1982). العالم الثالث ونمو التخلف، د ط. تونس: الدار العربية للكتاب. 1982.
- 5 - خاطر أحمد نصطفى، (2000). تنمية المجتمع المحلي، د ط. الإسكندرية: المكتبة الجامعية. ص211.
- 6 - محمد عبد الفتاح محمد، (2002). الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية، د ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص186.
- 7 - طلعت محمود منال، (2001). التنمية والمجتمع المدخل النظري لدراسة المجتمعات المحلية، د ط. المكتب الجامعي الحديث، ص ص 69 ، 70 .
- 8 - محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص188.
- 9 - Franchoise Choay Merlin, Dictionnaire de L'urbanisme et de l'aménagement, Choay ; éd PUF, 2005, p926 .
- 10 - LAKJAA A, Les périphiries oranaises, Les cahiers d'EMAM n18, juillet 2009 .
- 11 - ARMEL HUET, In revue des sciences humaines, n26, décembre 2006, p52.
- 12 - محمد علي الفتاح محمود، (2002). الاتجاهات التنموية في الممارسة الاجتماعية، د ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية. ص 311.
- 13 - المرجع السابق، ص 312.
- 14 - طلعت منال، (2001). محور التنمية، د ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص 71.
- 15 - حسن علي حسن، (1991). المجتمع الريفي والحضري، د ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص 311.
- 16 - حلیم بركات، (1996). المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، ط 5. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 98.
- 17 - بشير التيجاني، (2000). التحضر والتهيئة الحضرية في الجزائر، د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ص 64.
- 18 - سمير إبراهيم حسين، (1997). الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي، مجلة الشؤون الاجتماعية، عدد 54. ص ص 65-66.
- 19 - محمد بومخلف، (2008). المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، عدد 8، ص ص 23، 24.
- 20 - سمير إبراهيم حسين، مرجع سابق، ص 67.
- 21 - حلیم بركات، مرجع سابق، ص 98.